يحد من تحركها في البحث عن حل توافقي

البرلمان الاسباني يصادق على قرار يلزم الحكومة بتأييد مساعي الأمم المتحدة في الصحراء

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

صادق البرلمان الاسباني على قرار يلزم الحكومة بضرورة تأييد جميع مساعي الأمم المتحدة الخاصة بملف الصحراء الغربية مع التشديد على «حل سياسي متفق عليه يحترم تقرير مصير الشعب الصحراوي»، وهو قرار يحدد مجال تحرك حكومة خوسي لويس رودريغيز ثبايترو مستقبلا في هذا الملف.

وجرت المصادقة في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء ـ الاربعاء ضمن تقييم السياسة الخارجية في نقاش ومداولات «وضع الأمة» والتي عالجت قضايا متعددة مثل سياسة مدريد في أمريكا اللاتينية وفي العراق وفلسطين.

وعلاقة بالصحراء، شدد القرار البرلماني على ثلاث نقط رئيسية، في المقام الأول «تأييد المساعي والمجهودات التي تقوم بها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للنزاع متفق عليه ويحترم أساسا تقرير مصير الشعب الصحراوي».

وفي المقام الثاني، يوصي القرار بضرورة قيام «الحكومة بالدفاع عن حقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف والتشجيع على إجراءات الثقة بين الطرفين مثل تبادل الزيارات العائلية».

وتأتي النقطة الثانية على ضوء تقارير عدة تتحدث عن تدهور وضعية حقوق الانسان في مدن الصحراء مثل العيون وسمارة، وكذلك في مخيمات تندوف خاصة بعد الاحتجاجات السياسية والعنيفة التي انفجرت يوم 29 ايار (مايو) الماضي.

وفي المقام الثالث، طالب القرار حكومة خوسي لويس رودريغيز ثباتيرو بزيادة المساعدات الانسانية لمخيمات تندوف والتي يبدو انها تعيش صعوبات جمة من حيث التزود بالمواد الغذائية والأدوية.

يذكر أن الحكومة الحالية رفعت هذه المساعدات بشكل لم تفعله أي حكومة اسبانية سابقة.

في غضون ذلك، أكدت مصادر دبلوماسية مغربية لـ«القدس العربي» أن قرار البرلمان الاسباني «جاء ليكسر تابو بشكل لم يسبق له مثيل، وهو الاعتراف بوجود خروقات في مخيمات تندوف لأن القرار هذه المرة يطالب المغرب وجبهة البوليزاريو باحترام حقوق الانسان، وقد كان في الماضي يطالب المغرب فقط دون توجيه الدعوة نفسها الى الانفصاليين»، اي البوليزاريو.

من جهة أخرى، يلزم القرار حكومة ثباتيرو بتأييد مساعي الأمم المتحدة والالتزام بها، وبهذا فهو يحد من أي مبادرة تقدم عليها حكومة مدريد والتي أعلنت في عدد من المناسبات أنها ترغب في القيام بدور «الوسيط الايجابي».

وكان ثباتيرو قد اقترح في الماضي عقد قمة مصغرة لدول المنطقة، المغرب واسبانيا وفرنسا والجزائر ممثلة للبوليزاريو لمعالجة هذا الملف، لكن اقتراحه فشل بسبب رفض الجزائر لهذه الصيغة ورفضها إخراج الملف من يد منظمة الأمم المتحدة.

ويبقى قرار البرلمان الاسباني خطوة شجاعة بتركيزه على احترام حقوق الانسان من الجانبين، ولكنه قصير النظر عبر محاولته الحد من تحرك حكومة ثباتيرو مستقبلا، علما أن اسبانيا تعتبر قوة استعمارية سابقة في الصحراء وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أنه يجب أن تلعب دورا رئيسيا في أي حل، والحد من مساعيها هو عرقلة للبحث عن حل دائم وعادل وشامل للنزاع.

متهم بتفجير معبد يهودي بجربة التونسية ينكر التهم الموجهة اليه

■ تونس ـ رويترز: انكر متهم في تفجير انتحاري دموي لمعبد يهودي بجزيرة جربة التونسية خلف 21 قتيلا التهم المنسوبة اليه امس الاربعاء في جلسة شهدت انسحاب محاميه احتجاجا على رفض القاضي تأجيل الحكم.

وقال القاضي طارق ابراهم ان بلقاسم نوار وهو المتهم الوحيد في تفجير معبد الغريبة بجربة في نيسان (ابريل) 2002 انكر التهم المنسوبة اليه.

ولم يتسن للحضور الاستماع لشهادة المتهم الذي تحدث مع القاضي بصوت منخفض. ووجهت لبلقاسم نوار تهم بالمشاركة في قتل نفس بشرية عمدا مع سابقية الاضمار والمشاركة في صنع وحمل مواد متفجرة بدون ترخيص قانوني.. والتحضير للقيام بالاعتداء على اشخاص واملاك، حسب محاميه.

وعقوبة بعض التهم الموجهة الى نوار قد تصل الى الاعدام.

وبلقاسم نوار (45 عاما) هو عم نزار نوار المهاجم الذي اقتحم بسيارة صهريج محملة بغاز الطهي معبدا يهوديا بمنتجع جربة السياحي في نيسان (ابريل) عام 2002 ليقتل 21 شخصا اغلبهم المان.

وانسحب محامو الدفاع من جلسة المحاكمة امس احتجاجا على عدم تمكينهم من تأخير الحكم وعدم اعتماد محضر استنطاق وقعه المتهم بحضور قضاة المان وانكر فيه التهم المنسوبة اليه. وقال المحامي سمير بن عمر لرويترز «انسحبنا لان ليس هناك مبرر لعدم اعتماد هذا المحضر المهم في تفاصيل القضية ثم ان ملف القضية كبير ومعقد ويستوجب وقتا وهو مارفضه القاضي».

ومن المفترض ان يكون ان صدر حكم مساء امس او في ساعة متأخرة منه. وقال بن عمر محامي نوار «نطلب له اللطف من الله». وشاركت المانيا في التحقيق في هذا الهجوم.

«ليبيا خارج التصنيف»

حرية الصحافة في شمال افريقيا: تقهقر في الجزائر وتونس.. انجازات هشة بالمغرب وموريتانيا

■ الرباط ـ اف ب: اكد مشاركون في مؤتمر حول الصحافة ينعقد حاليا في الدار البيضاء ان معظم دول شمال افريقيا تشهد تقهقرا في حرية الصحافة في حين تحققت بعض الانجازات الهشة في المغرب وموريتانيا.

ويشارك في هذا اللقاء المنعقد باشراف منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) بعنوان «وضع حرية الصحافة في شمال افريقيا» ويستغرق يومين، مندوبون عن نقابات الصحافيين او منظمات غير حكومية من المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

واكدت سهام بن سدرين ممثلة المجلس الوطني للحريات في تونس انه «يستحيل عقد هذا النوع من الاجتماعات في تونس».

ودعت كافة بلدان شمال افريقيا الى «تضامن» بين الصحافيين والمنظمات غير الحكومية «لمواجهة التقهقر».

وباسم جمعية تناضل من اجل حرية الصحافة في الجزائر المجاورة ترى فتيحة بن شيكو، زوجة محمد بنشيكو مدير صحيفة «لومتان» المعتقل في الجزائر منذ سنتين، ان «الصحافة في تقهقر واضح».

واضافت فتيحة بن شيكو «لقد تم العفو عن نحو 2200 ارهابي افرج عنهم مؤخرا في حين يقبع الصحافيون في السجن، هذه هي تناقضات الجزائر اليوم».

واكد جمال عيد المدير التنفيذي لمنظمة «هيومن رايتس انفو» غير الحكومية المصرية ان خلال ايار (مايو) 2006 تم في مصر توقيف 600 مواطن اتهموا بشتم رئيس الجمهورية.

وبعد ان ربط عيد بين حرية الصحافة والحريات العامة اعتبر مواطنه جمال فهمي المسؤول في نقابة الصحافيين المصريين انه «لا يمكن تصور صحافة حرة طالما تتم مصادرة اصوات الناخبين كما وقع خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة في مصر».

واعتبر علي زيدان محمد من الرابطة الليبية لحقوق الانسان ان وضع الصحافة في ليبيا «اسوأ بكثير». وصرح لوكالة فرانس برس «لدينا نحو عشرة صحف يومية تخضع كلها للسلطة» مضيفا «ان ليبيا تأتي في المؤخرة وربما حتى لا تصنف» بين بلدان شمال افريقيا فيما يخص حقوق الصحافة.

واعتبر المشاركون وضع الصحافة في المغرب اكثر تقدما بشكل عام مقارنة مع بقية بلدان المنطقة.

لكن يونس مجاهد امين عام النقابة الوطنية للصحافة المغربية اعتبر ان «الوضع اكثر دقة» في هذه المرحلة داعيا «الى اصلاحات دستورية لاحلال ديمقراطية حقيقية والتخلي عن الخطوط الحمراء الشهيرة (الملك الوطن والدين) التي يفرض على الصحافة عدم تخطيها».

واعتبر محمد بريني مدير صحيفة «الاحداث المغربية» الاشتراكية ان «التراجع ممكن في المغرب». واضاف ان «القوانين المغربية ليست متسامحة والقضاة الذين يحاكمون الصحافيين يجهلون تماما كيفية تسيير الصحافة».

وتساءل علي عمار المدير العام لصحيفة «جورنال ابدومادير» (المغرب) «ما الذي يفسر احجام القارئ المغربي عن الصحف؟»، ومنذ منتصف التسعينات انخفض عدد النسخ التي تباع في المملكة من 300 الف الى حوالى مئتي الف حاليا لكل الصحف على مختلف انتماءاتها.

ولخص روبير مينار الامين العام المنظمة «مراسلون بلا حدود» ان «هناك تقدما في المغرب وموريتانيا وتقهقرا في الجزائر وتونس، وهناك بلدان لا تراوح مكانها مثل ليبيا».

واضاف ان الانقلاب في موريتانيا وضع حدا لملاحقة الصحافيين في عهد النظام السابق مؤكدا «بالنسبة للصحافة كان الانقلاب ايجابيا، من المروع قول ذلك».

استعدادات مغربية ـ اسبانية لمؤتمر اوروبي ـ افريقي حول الهجرة السرية ومساع حثيثة لاقناع الجزائر بالحضور

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

يسعى كل من المغرب واسبانيا الى انجاح المؤتمر الافريقي الاوروبي حول الهجرة والتنمية المقرر عقده بالرباط في الاسبوع الثاني من تموز (يوليو) القادم وتعارضه الجزائر بشدة لانها تعتبره التفافا على منظمة الاتحاد الافريقي واستخدام مأساة الهجرة السرية لحسابات سياسية.

ويكثف الطرفان تحركهما في العواصم الاوروبية والافريقية لاقناعها بالحضور المكثف مقابل تحرك جزائري لعقد المؤتمر في اطار الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي وهو الاطار الذي يرفضه المغرب كونه ليس عضوا بالاتحاد الافريقي.

وفي العاصمة السنغالية دكار تبنى الاجتماع الثاني للجنة القيادة المكلفة بالتحضير للمؤتمر والمكونة من ممثلين عن دول افريقية واوروبية تؤيد عقده خطة عمل حول الهجرة سيتم عرضها على المؤتمر الذي يعقد يومي 10 و11 تموز (يوليو) القادم

وتركز هذه الخطة، التي أعدتها اللجنة خلال اجتماعها الأخير المنعقد في اذار (مارس) الماضي بالرباط، على الشراكة بين دول المصدرة للهجرة ودول العبور والاستقبال من أجل مراقبة جيدة لتدفق أعداد المهاجرين، وتنص على عدة تدابير تربط بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وضرورة تنمية افريقيا.

وتؤكد الخطة على تحسين التعاون الاقتصادي والتجاري ودعم التنمية السوسيو اقتصادية والوقاية من النزاعات بالبلدان الأصلية للمهاجرين من أجل استهداف الأسباب الحقيقية للهجرة السرية، والنهوض بالاندماج الاقليمي بغية تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

وتقترح الخطة احداث آليات من أجل تشجيع التنمية المشتركة من خلال التمويل الجماعي ببلدان افريقيا الغربية والوسطى مع مشاركة المهاجرين ببلدان الاستقبال، واحداث آليات مالية لفائدة المهاجرين في وضعية قانونية بأوروبا ترمي الى تمويل المشاريع الاستثمارية التي يقومون بها في بلدانهم الأصلية أو تمكينهم من ضمانات».

وفيما يتعلق بالهجرة السرية، فقد اتفقت الدول على التعاون على مستوى اللوجستيك والتمويل في عمليات العودة الطوعية للمهاجرين الذين لم يتمكنوا من التسلل خارج حدود بلدان العبور، واحداث نظام فعال لاعادة القبول بين مجموع الدول المعنية، وتفعيل برنامج لدعم واعادة ادماج المهاجرين في وضعية غير قانونية العائدين الى بلدانهم الأصلية، واحداث «صندوق تضامني لمواجهة الأزمة» لتمويل الحالات الاستعجالية التي يمكن أن تواجهها دول العبور.

كما توصي بتعزيز التعاون في الميدان القضائي والامني، ضد الاتجار في البشر وشبكات الهجرة السرية وفي مجال المراقبة البحرية والأرضية والجوية من أجل رصد وملاحقة المافيات التي تتحكم في هذه التجارة خارج الحدود الوطنية، بشكل فعال.

وحسب مصادر دبلوماسية فان تسع بلدان من الاتحاد الاوروبي ستشارك في الدوريات البحرية والجوية بين جزر الكناري وبلدان غرب افريقيا من حيث تنطلق القوارب وعلى متنها مئات المهاجرين.

وستبعث هذه البلدان خمس دوريات بحرية وخمس طائرات مروحية وطائرة للاستطلاع على طول سواحل موريتانيا والسنغال والرأس الأخضر بغرض اعتراض المراكب المتجهة صوب جزر الكناري.

ومن أجل الترجمة العملية لهذه الخطة، التزمت الدول الافريقية والأوروبية باحداث لجنة للمتابعة وآليات للتعاون العملي بين الدول الأصلية للهجرة ودول العبور والاستقبال، كما التزمت بدعم احداث مرصد أوروبي افريقي للهجرة يمكن من الاحاطة الجيدة بظاهرة الهجرة والتحكم في تدفق أعداد المهاجرين.

ويبحث المغرب من خلال المؤتمر الذي يعقد على مستوى وزراء الخارجية او من خلال تعاون مع الاطراف الاوروبية المعنية بالهجرة الى نيل شهادة ايجابية عن تعاونه ودوره في الحد من ظاهرة الهجرة السرية. وقال مسؤول اسباني ان التعاون المغربي يمكن ان يكون «قدوة» لبلدان افريقية أخرى.

وقال ألفارو ارانثو المدير العام للسياسة الخارجية بوزارة العلاقات الخارجية الاسبانية المكلف بمنطقة حوض المتوسط وافريقيا ان بلاده «شرعت في تعاون مع المغرب في مجال تدبير تدفق الهجرة والذي عرف «نجاحا هاما جدا بفضل الارادة السياسية الحسنة لحكومتي البلدين».

وحسب المسؤول الاسباني، فان هذا التعاون القائم بين الرباط ومدريد «يمكن أن يكون قدوة» لبلدان افريقية أخرى منخرطة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

وأعرب عن أمله في أن تتمكن السنغال والرأس الأخضر «من الانخراط في نفس المسار مع الاتحاد الأوروبي».

وأضاف «اننا في أوروبا قمنا باحداث وكالة لمراقبة الحدود «فرونتيكس» التي لها قدرة أكيدة على توفير الامكانيات التقنية تكون رهن اشارة هذا المشروع المتعلق بالتدبير المشترك لتدفق الهجرة ومكافحة الهجرة السرية».

وابرزت وكالة الانباء المغربية تصريحات للمسؤول الاسباني حول عدم تعاطي الاتحاد الاوروبي مع مبادرة جزائرية لاجتماع للاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي حول نفس وقال ان «المؤتمر الوحيد المسطر في الأجندة على مستوى الأورو ـ افريقي هو مؤتمر الرباط».

وأضاف المسؤول الاسباني أن «مؤتمر الرباط هو الأول من نوعه الذي يجمع كافة البلدان الأوروبية والمغاربية ومن غرب ووسط افريقيا المعنية بقضية الهجرة».

وأوضح أن اسبانيا تتطلع الى نتائج «هامة وذات مغزى» لهذا المؤتمر «من أجل اقامة شراكة في مجال تدبير تدفق الهجرة».

وقال «انها مقاربة جهوية تماما، لكنه بمجرد تبني خطة عمل خلال المؤتمر الوزاري بالرباط، فانه سيكون بامكان البلدان الأوروبية مباشرة اجراءات أخرى سواء مع بلدان غرب افريقيا أو عبر رؤية أكثر شمولية قد تندرج في اطار الأجندة الموسعة للشراكة بين أوروبا وافريقيا». وذكر اورانثو بأن الجزائر كانت «شريكا هاما» في تدبير تدفقات الهجرة.

من جهته وصف كيم هاولز الوزير البريطاني المنتدب في الشؤون الخارجية المكلف بشمال افريقيا والشرق الأوسط مؤتمر الرباط بـ«المبادرة الجيدة».

وأوضح هاولز بعد مباحثات أجراها بالرباط مع الطيب الفاسي الفهري الوزير المغربي شؤون الخارجية أن هذا المؤتمر «سيمكن من اثارة اهتمام الاتحاد الأوروبي حول مشكل فوري يواجهه المغرب وهو يعمل على ضمان أمن حدوده».

وحسب المسؤول البريطاني، فان هذه المبادرة تقدم الدعم من البلدان المتقدمة لفائدة اقتصادات «البلدان المصدرة» للهجرة السرية.

وقال الفاسي الفهري، ان الهجرة السرية «مشكل شمولي» يستدعي «مقاربة شمولية» ودراسة كافة الجوانب المرتبطة بها.

قارب اخر وصل الى الشواطئ الاسبانية الثلاثاء وعلى متنه نحو 200 حالم بالهجرة من افريقيا والمغرب العربي.
وقد اوقفهم الحرس المدني الاسباني لينظر في امر اعادتهم على اعقابهم

ليبيا رحّلت 1984 متسللا من جنسيات مختلفة

■ طرابلس ـ يو بي آي: أعلنت وزارة الأمن الليبية امس الأربعاء بأن أجهزتها الأمنية المختصة قامت بترحيل 1984 متسللا من جنسيات مختلفة بعد ضبطهم وهم في حالة شروع في الهجرة غير الشرعية.

وذكرت المصادر الأمنية الليبية بأن عملية الترحيل شملت المتسللين الذين تم ضبطهم على مدى الأسبوع الأخير من شهر ايار/مايو الماضي.

وأشارت المصادر نفسها الى أن أجهزتها تمكنت كذلك من ضبط ثمانمائة وتسعة وثلاثين متسللا من جنسيات مختلفة كانوا في حالة شروع في الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الأراضي الليبية باتجاه أوروبا.

وقال مصدر أمني ليبي أن هذه الاجراءات تأتي في اطار الجهود المستمرة التي تبذلها الأجهزة الأمنية في بلاده لمكافحة هذه الظاهرة.

يذكر أن نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي فرانكو فراتيني أثنى خلال زيارته لطرابلس مؤخرا على جهود ليبيا في مكافحة هذه الظاهرة.

وقال فراتيني ان «ليبيا ليست حرس حدود لأوروبا وعلينا كبلدان أوروبية التعاون معها وذلك لموقعها الاستراتيجي في القارة الافريقية».

يشار الى ان ليبيا تدعو دائما الى عقد مؤتمر فوق أراضيها يكرس لبحث هذه الظاهرة بمشاركة دول المصدر والعبور والمقصد وبالتعاون بين الاتحادين الافريقي والأوروبي.

وكانت ليبيا شرعت في اتصالات مكثفة مع البرلمان الأوروبي ومع عدد من دول الاتحاد فيه لمتابعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والسبل الكفيلة بايجاد الحلول الناجعة لها.

وتعتبر ليبيا على لسان مسؤوليها بأنها تعاني كغيرها من الدول الأوروبية من مخاطر هذه الظاهرة وهو ما دعاها الى توجيه الدعوة الى عقد مؤتمر دولي كخطوة لمعالجة هذه الظاهرة بين تجمع دول الساحل والصحراء المعروف باسم «س . ص» والذي يضم في عضويته أكثر من 20 دولة عربية وافريقية وبين الاتحاد الأوروبي.

وتدعو ليبيا دول المقصد للهجرة غير الشرعية (الدول الأوروبية) الى مساعدة المهاجرين باقامة المشاريع الاستيطانية في دولهم والمساهمة في عمليات التنمية فيها.

وتركز ليبيا في خطتها لمعالجة هذه الظاهرة بالتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي على الحد منها عن طريق الاتجاه لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المصدر واقامة مشاريع للتنمية والزراعة وتطوير مصادر المياه واستثمار الأنهار المهمة وشق الطرق بين الدول الأفريقية شمالها وجنوبها.

وكانت الأجهزة الأمنية الليبية باشرت في عمليات ترحيل الأجانب الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية والذين لا يعملون وفق قواعد قانون العمل الليبي الذي يشدد على ضرورة التعاقد بين صاحب العمل والعمال بما يكفل تأمين حقوقهم ومعرفة أماكن تواجدهم.

ووفقا لما سبق وما أكده مسؤول ليبي أمني لـ«يونايتد برس انترناشونال» فان ليبيا قامت بترحيل وابعاد أكثر من 72 ألف مهاجر كانوا يحاولون الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عن طريق ليبيا وذلك منذ بداية العام 2004 وحتى نهاية شهر تموز (يوليو) من العام الماضي.

وحسب المدير العام لادارة العلاقات العامة والتعاون بوزارة الأمن العام المهندس سعيد السعودي فان الأجهزة الأمنية الليبية تمكنت أيضا خلال العام الجاري من احباط 23 ألف حالة هجرة غير شرعية باتجاه الأراضي الأوروبية انطلاقا من الأراضي الليبية.

مسؤولة مغربية: وثيقة «مرجعية» لمساعدة المهاجرين على تدبير شؤونهم

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قالت مسؤولة مغربية ان وثيقة تعتبر مرجعية للمهاجرين المغاربة قيد الاعداد لمساعدة المهاجرين المقيمين او الراغبين بالهجرة في تدبير شؤون هجرتهم وفق القوانين المعمول بها في الدول المستقبلة للهجرة.

وقالت نزهة الشقروني الوزيرة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج ان وزارتها بصدد اعداد هذه الوثيقة المرجعية التي تسعى الى وضع سياسة تحدد الرؤية في مجال الهجرة خلال العقود القادمة بناء على المعطيات والمعلومات الشاملة والدقيقة التي سيتم جمعها.

وأضافت أن الهدف يتمثل في انجاز مونوغرافيا خاصة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج معتبرة ان انجاز هذا العمل يتطلب تظافر جهود مختلف القطاعات المعنية بالهجرة داخل المغرب، وكذلك مع سلطات البلدان المضيفة قصد بلورة استراتيجية مشتركة ومواكبة الاطار القانوني للاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن.

واشارت الشقروني الى ان الوزارة تبحث عن تمويل هذه الدراسة وعن شركاء مختصين في البحث العلمي للقيام بها.

وأكدت الشقروني أن الوزارة تولي اهتماما كبيرا لموضوع استثمار الجالية المغربية المقيمة بالخارج، مشيرة الى أن الوزارة تسعى أيضا الى تيسير شروط استثمار أفراد الجالية بالمملكة بشراكة مع كافة الهيئات والمؤسسات المعنية خاصة المراكز الجهوية للاستثمار.

وذكرت ببرنامج «فينكم» الذي تبنته الوزارة والذي يهدف الى استقطاب الطاقات الوطنية المقيمة بالخارج لدعم مسلسل التنمية بالمغرب او انطلاقا من بلدان الاقامة وذلك باقرار آليات تسمح للكفاءات المغربية في الخارج بالمشاركة في تنمية بلدها اقتصاديا واجتماعيا.

القطاع يشغّل 400 الف شخص وينتج مليون طن من السمك سنويا

اتفاق الصيد البحري مع الاوروبيين يزيد معاناة الصيادين المغاربة

أغادير (المغرب)

من زكية عبد النبي:

كل شيء يوحي بالقرب من ميناء لصيد الاسماك.. رائحة سمك تعفن بفعل حرارة الشمس الملتهبة، ضجيج البحارة والاحباط البادي على وجوه بعضهم، بضع بواخر راسية أغلبها بدأ ينخره الصدأ.

انه ميناء أغادير الرئيسي لصيد الاسماك في المغرب الذي يقع على مسافة 600 كيلومتر جنوب الرباط.

يتمتع المغرب بسواحل ممتدة تعد من أغنى مناطق العالم بالثروة السمكية خاصة في الجنوب على المحيط الاطلسي وتضم أكثر من 250 نوعا من الاسماك أهمها السردين.

وينتج المغرب نحو مليون طن سنويا من الاسماك ويشغل القطاع 400 ألف شخص كما يساهم بنسبة 2,5 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي حسب احصائيات رسمية.

ويعاني قطاع الصيد في المغرب من بعض المشاكل على رأسها هشاشة الاسطول البحري المغربي وقدمه بالاضافة الى تعرض الثروات السمكية المغربية الى الاستنزاف. وخرجت منذ الثاني من حزيران (يونيو) الحالي 115 سفينة صيد من ميناء اغادير من أصل 230 سفينة راسية في الميناء بسبب اتباع المغرب لنظام الصيد بالحصص ولارتفاع ثمن الوقود كذلك.

وحددت الحكومة حصة هذه الفترة الصيفية الممتدة من حزيران (يونيو) الحالي الى ايلول (سبتمبر) المقبل بواقع 20 طنا لكل سفينة قابلة للتغيير مما يبلغ مجموعه تسعة الاف طن خلال هذه الفترة وهو ما يثير غضب البحارة.

ويضاف الى نظام الحصص المرخص باصطيادها اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الاوروبي الذي صادق عليه البرلمان الاوروبي في 22 ايار (مايو) الماضي.

ويرى البحارة في هذا الاتفاق منافسة لصادراتهم من الاسماك الى دول اوروبية على راسها أسبانيا وأخرى اسيوية كاليابان.

ويقول صاحب شركة للصيد في ميناء اغادير رفض نشر اسمه لرويترز « 20 طنا ممكن اصطيادها في أقل من شهر. أغلب البحارة لن يخرجوا جميع بواخرهم للصيد بسبب قله الحصة المسموح بها وارتفاع ثمن الوقود».

ويضيف «تكلفني الباخرة الواحدة نحو 3500 دولار في اليوم. يعني اذا لم تخرج جميع البواخر للصيد فهذه خسارة بالاضافة الى خسارة البحارة الذين لن يشتغل أغلبهم».

ويقول «يضاف الى كل هذا ان انتاجي مهدد بالخسارة بعد الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي خاصة أنني أصدر السمك الطري.. هل سأنافس الاسباني في بلده بمنتوجي؟».

ونظم مئات البحارة احتجاجا في الميناء يوم الاربعاء الماضي على نظام الحصص وعلى الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي مرددين شعارات مثل «ياوزير يا مسؤول هذا الشي ماشي معقول».

ويقول بحار شاب قدم نفسه على ان اسمه حسن فقط «ماذا سنستفيد نحن من هذا الاتفاق مع الاتحاد الاوروبي.. فليحلوا مشاكلنا أولا، يعطون الاولوية للاجانب ونحن مهمشون في بلدنا».

وقال مسؤولون ان الاتفاق الذي يستمر أربع سنوات يسمح 119 سفينة من الاتحاد الاوروبي منها 100 سفينة أسبانية بصيد ما يصل الى 60 الف طن من الاسماك مقابل تعويض 144 مليون يورو (نحو 184 مليون دولار) بالاضافة الى تشغيل 300 بحار مغربي.

ويقول البحار حسن «300 منصب شغل حتى اذا لم توزع بطريقة الرشوة والمحسوبية فهل تكفي مقارنة مع سبعة الاف بحار في أغادير لوحدها».

واغلب السفن الاوروبية العائدة للاصطياد في المياه المغربية بعد ست سنوات من المفاوضات الشاقة أسبانية وبرتغالية.

ورفض المغرب بعد سنة 1999 تجديد اتفاقية الصيد مع اوروبا مما أدى الى تأزم العلاقات بين المغرب واسبانيا ووصل الامر الى حد منع الاسبان دخول المنتجات الزراعية الى الاتحاد الاوروبي.

ويرى بعض العاملين في القطاع وحقوقيون ان هذا الاتفاق يشكل تنازلا من طرف المغرب في حين يدافع عنه مسؤولون.

وقال عبدالرحمن اليزيدي الامين العام لنقابة الصيادين وضباط اعالي البحار لرويترز «هذه الاتفاقية مذلة بعد ان بقي المغرب سنة 1999 رافعا رأسه محافظا على ثروة بلده وكرامته برفضه تجديد اتفاقية الصيد».

وأضاف «لا نفهم لماذا أبرم المغرب هذا الاتفاق، أمن اجل المال فالمبلغ الذي سيتقاضاه المغرب هزيل مقارنة مع ما سيجنيه الاوروبيون. أمن أجل مصلحة سياسية؟ الاوروبيون لا يعترفون بسيادة المغرب على مياه الاقاليم الجنوبية» الواقعة في الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليزاريو منذ 1976.

لكن محمد الترميدي الامين العام لقطاع الصيد البحري الذي قاد المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي يقول «هذا غير صحيح الاتفاق يتحدث عن المياه للاقاليم الجنوبية المغربية تحت السيادة المغربية».

وكان من المقرر ان يبدأ العمل بالاتفاق في اذار (مارس) الماضي لكن تم تأجيله بسبب معارضة شديدة من طرف بعض الدول الاوروبية خاصة السويد للصيد في المياه قبالة منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها.

ووصفت جبهة البوليزاريو التي تسعى الى استقلال الصحراء الاتفاق بانه غير قانوني.

وعما اذا كان هذا الاتفاق يضم جوانب سياسية بعد تحليلات ذهبت الى ان السبب الرئيسي لعقد الاتفاق هو تحسين العلاقات مع الحكومة الاسبانية التي يقودها الاشتراكيون، قال الترميدي «في اي اتفاق لا بد من حضور جانب سياسي، والمغرب الذي تمثل مبادلاته مع الاتحاد الاوروبي 70 في المئة لا يمكنه الا أن يتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع الاتحاد الاوروبي».

واضاف ان الاتفاق «يأخذ بعين الاعتبار الاستنزاف الذي تتعرض له الثروة السمكية بالمغرب بحيث أنه لا يشمل المناطق الحساسة التي تتعرض للاستنزاف كالرخويات والقشريات، وكذلك منطقة حوض البحر الابيض المتوسط الهشة بيئيا».

ويضيف أن «السفن المرخص لها جلها تقليدية كما سيراقب المغرب بواسطة الاقمار الاصطناعية السفن التي تدخل المياه المغربية لمعاينة احترامها للشروط.. بالاضافة أن الاتفاق يشغل 300 بحار».

وينص الاتفاق على تفريغ جزء من الحصيلة في الموانئ المغربية تمثل 25 في المئة في السنة الاولى وتصل الى 50 في المئة في نهاية الاتفاقية. اما فيما يخص المنافسة للصيادين المغاربة فقال الترميدي انه «لا يشكل اية منافسة وما على الصيادين المغاربة الا ان يكونوا منافسين على مستوى الاسعار».

واضاف ان العائق الاساسي أمام قطاع الصيد البحري المغربي هو عدم تحديث الاسطول لذلك «تنهج الوزارة مخططا لتحديث أسطول الصيد الساحلي واعادة هيكلة الصيد التقليدي، وعصرنة وسائل الشحن والتفريغ حتى يكون في مستوى المنافسة». (رويترز)